الفصل العاشر

التنمية الاقتصادية المحلية
LOCAL ECONOMIC DEVELOPMENT

كولن ويليامز
Colin C. Williams

مقدمة

يتمثل الهدف من هذا الفصل في توضيح التغيرات النظرية والعملية في التنمية الاقتصادية المحلية؛ حتى يتم كشف النقاب عن تحول نموذجي رئيس يجري في الوقت الحالي. ولاستعراض ذلك، تم عمل بحث عن كيفية استخدام "نظرية القاعدة الاقتصادية"، بوصفها أداة أساسية لتصوّر المفاهيم في تحديد طبيعة التنمية الاقتصادية المحلية ونطاقها، والتي طالما تم تفسيرها على أوجه مختلفة على مر الزمن. وهذا يبرز أربعة تيارات مختلفة من الفكر والسلوك. وعلى فرض أن هناك اقتصاداً يحتاج إلى إيجاد دخل خارجي لكي ينمو، فإن التيارات الثلاثة الأولى ترى أن أي اقتصاد يتألف من قطاعين: صناعات القطاع "الأساسي"، والتي تولّد الدخل الخارجي (تنتج بضائع وخدمات تصدَّر إلى خارج المنطقة) وتعمل كمحرك في عجلة النمو، وصناعات القطاع "التابع"، والتي تقوم فقط بتداول الدخل في مكان ما، وهي بذلك تعتمد على الجهود المبذولة بواسطة هذه الصناعات التصديرية. ويرى التيار الأول، أنه منذ الثورة الصناعية وحتى سبعينيات القرن العشرين، أن الصناعة قد تألفت من القطاع

الأساسي، وتدعم القطاع التابع. وقد أعقب ذلك تيار ثان بداية من ثمانينيات القرن العشرين، والذي فهم أن الخدمات الإنتاجية تؤدي نفس دور القطاع الأساسي مثل الصناعة، كما أدمج هذا التيار الخدمات الإنتاجية في القطاع الأساسي، بينما أقر التيار الثالث بداية من أوائل التسعينيات أن خدمات المستهلك، مثل الرياضة، والسياحة والتعليم، العالي، والصناعات الثقافية تدر دخلاً للمناطق، وعلى هذا فقد اعتبرها هذا التيار مثل الأنشطة الأخرى للقطاع الأساسي.

وعلى العكس من هذه الأساليب السابقة، يرى التيار الرابع، والذي نشأ مؤخراً، دمج النشاط التابع المتبقي في القطاع الأساسي بحيث لا يشكك في مفهوم ثنائية القطاع الأساسي والتابع فقط بل أنه يشكك أيضاً في وجهة النظر القائلة بأن إنتاج دخل خارجي يكفي لإحداث تنمية اقتصادية. وبدلاً من ذلك، يؤكد هذا الأسلوب الجديد، والذي يطلق عليه مصطلح "الإقليمية الجديدة"، أن الحيلولة دون تسرب الدخل خارج منطقة ما يأتي على نفس قدر أهمية توليد دخل خارجي. وهنا أشير إلى الأساسات المنطقية الاقتصادية والبيئية ومبررات العدالة الاجتماعية في الأسلوب الجديد والخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية بجانب الإستراتيجيات والمبادرات التي يتم تبنيها. وعقب ذلك، ولتوضيح كيف أن مثل هذا الأسلوب مقترح من أجل تغيير طبيعة التنمية الاقتصادية المحلية ونطاقها، فقد أخذنا حالة دراسية لمبادرة رائدة من أجل تطبيق منهجية " الإقليمية الجديدة". كما أنه يوجد منتدى يتناول مشروع إنعاش الاقتصاد المحلي في المستقبل، والذي يقع مقره في المركز الرئيس الشمالي للجمعية الملكية للفنون في مدينة هاليفاكس، وقد تم الكشف عن منهجية "الإقليمية الجديدة" لتوفير الفرصة للتنمية الاقتصادية المحلية، ليس فقط لدمج أهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتي يتم السعي نحو تحقيقها في مجالات التخطيط الأخرى، ولكن أيضاً لاستعادة أهداف التنمية الاقتصادية المحلية؛ لجعل المناطق المحلية مكاناً أفضل للعيش والعمل ومزاولة الأعمال التجارية.

تطور التنمية الاقتصادية المحلية

النظرية والتطبيق

لقد استخدمت "نظرية القاعدة الاقتصادية (أو التصديرية)"، في معظم القرن العشرين، كأداة أساسية لتصوّر المفاهيم في تشكيل سياسة اقتصادية محلية ولإعداد نظرية تتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية (هاجيت وآخرون ١٩٧٧م، جليكمان ١٩٧٧م، ويلسون ١٩٧٤م). وعلى فرض أن اقتصاد ما يحتاج إلى الحصول على دخل خارجي لكي ينمو، فإن هذه النظرية وبصورة مؤكدة تعتبر بالإجماع أن أي اقتصاد يتألف من قطاعين: صناعات القطاع "الأساسي"، والتي تولد الدخل الخارجي وتعمل كمحركات في عجلة النمو، وأنشطة القطاع "التابع"، والتي تقوم فقط بتداول الدخل في مكان ما، هي بذلك تعتبر أنشطة "متطفلة" تقتات على الثروة الناتجة عن الصناعات الأخرى. وارتكازاً على تطور نظرية الاقتصاد، فقد سعت تنمية الاقتصاد المحلي بشكل تقليدي إلى تطوير هذه الصناعات التي يمكنها بيع سلعها وخدماتها خارج المنطقة المحلية.

وعلى الرغم من هذا، فقد كان هناك بعض التيارات الفكرية التي تسعى لتحديد الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر محركات في عجلة النمو والأنشطة الأخرى الطفيلية. ويرى التيار الأول أنه منذ الثورة الصناعية وحتى سبعينيات القرن العشرين أن الصناعة قد تألفت من القطاع الأساسي والخدمات سواء كانت أنشطة تكميلية متبقية أو تابعة. وقد نتج عن هذا منح الجزء الأكبر من التركيز في التنمية الاقتصادية إلى تطوير الصناعات وتشجيعها. وفي هذا الوقت كان ينظر إلى الخدمات على أنها وظائف تافهة ولا تمثل قيمة إلى التنمية الاقتصادية. وفي واقع الأمر، لا وجود لوجهة النظر هذه في مجالات التنمية الاقتصادية على الإطلاق. وكما أشار كلٌّ من باكتلر (Bachtler) ودايفيس (Davies) (١٩٨٩م: ١٦٨) "لا تزال وجهة النظر بأن الصناعة هي فقط من

يقود التنمية الاقتصادية منتشرة إلى حد بعيد. وتقول وجهة النظر هذه: إن الخدمات تعتمد على الصناعة بشكل كامل، وإن وظائف الخدمات ليس بوظائف حقيقية". فعلى سبيل المثال، لا تزال توجد عبارات مثل "معظم الخدمات في المنطقة ذات طابع محلي في جوهرها" في العديد من إستراتيجيات التنمية الاقتصادية للحكومة المحلية (مجلس منطقة كيركليس الحضري، ١٩٩١م: ٦). وبالمثل، لا تزال توجد في الأوساط الأكاديمية عبارة أن هناك صعوبة بالغة في تغيير الصناعة. فعلى سبيل المثال، يدعي كامبيل (١٩٩٦م: ٤٩) أن "الأنشطة الخدمية" تعتمد على [الصناعة] من أجل البقاء والنمو، بينما يري كلٌّ من بيك و تيكيل (١٩٩١م: ٣٦) أن الصناعات الخدمية "متطفلة" في الأساس، فهي لا تضاف إلى الثروة في الاقتصاد، على الرغم من أنه يمكنها المساعدة في تحقيق الثروة التي تكونت في أي مكان آخر.

إلا أنه منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، خضعت وجهة النظر البسيطة المهيمنة/التابعة بشأن العلاقة بين الصناعة والخدمات إلى المزيد من الفحص، وهذا ليس فقط بسبب، إعادة الهيكلة السريعة والضخمة في العديد من الاقتصادات المتقدمة. وقد تسبب الاتجاهان المزدوجان، الذي يتمثل أحدهما في تقويض الصناعة والنهوض بالخدمات في الاقتصادات المتقدمة، بينما يتمثل الاتجاه الآخر المصاحب في قسم العمل الدولي الجديد (على سبيل المثال: كوهين ١٩٨١م، ديكن ١٩٩٢م، ساسين ١٩٩١م)، وكذلك مهام الرقابة والتحكم التي تكون في شبكة من المدن العالمية في البلدان المتقدمة والإنتاج المادي المشتت بشكل كبير في الدول النامية، في إعادة تقييم دور الخدمات في التنمية الاقتصادية. وقد ركز التيار الثاني على مراجعة النظرية المتعلقة بدور الخدمات الإنتاجية (الخدمات المقدمة إلى الأعمال التجارية الأخرى) في التنمية الاقتصادية المحلية، كما أشار إلى مجموعة كبيرة من الأدلة التي تثبت دور الخدمات في التصدير (بايرز و ألفين ١٩٨٥م، كوفي ١٩٩٥مa/b، دانيلز ١٩٩٣م، جوو ١٩٩٤م،

هارينجتون ١٩٩٥م/a/b، مولارت و تودتلينج ١٩٩٥م/a/b، أوفاريل ١٩٩٣م). وقد تمثلت النتائج في اعتبار الكثيرين للخدمات الإنتاجية على أنها مساهمة في توليد الدخل الخارجي، وكونها جزءاً من القطاع الأساسي. ولذلك فإن العديد من إستراتيجيات التنمية الاقتصادية تبحث في الوقت الحالي عن الخدمات الإنتاجية بنفس الحماسة التي تسعى بها وراء الصناعة. وبناءً عليه، فقد تم استبدال الثنائية القديمة الخاصة بالتيار الأول والتي يتمثل الجزء الأول منها في أن "الصناعة هي المحرك في عجلة النمو" والجزء الثاني في أن "الخدمات تمثل دور التابع"، بثنائية التيار الثاني التي يتمثل جزءها الأول في أن "الصناعة والخدمات الإنتاجية هي محركات في عجلة النمو" وجزءها الثاني في أن "خدمات المستهلك تمثل أنشطة تابعة". إلا أنه وبشكل كبير، لم يتم مناقشة وجهة النظر القائلة بأن الاقتصاد يتألف من قطاع أساسي وقطاع تابع، وكذلك مفهوم هيكلة الاقتصاد تبعاً للتدرج الهرمي للقطاعات المرتبة حسب قدرتها على التصدير.

وقد أوضح التيار الثالث في الفكر والسلوك، منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، أن خدمات المستهلك، القطاع الرئيس المتأصل في الفئة التابعة، تؤدي دور توليد الدخل الخارجي (انظر مثلاً، بايل ١٩٩٣م، لاو ١٩٩٣م، ويليامز ١٩٩٦مa، (١٩٩٧م/a/b)، وفي بادئ الأمر، أوقف مؤيدو هذا التيار أنفسهم على دراسة خدمات مستهلك معينة، كلٌ على حدة، مثل السياحة (مثل: لاو ١٩٩٣م)، والجامعات (مثل: جودارد وآخرون، ١٩٩٤م)، والمنشآت والأحداث الرياضية (مثل: بايل ١٩٩٣م، بيرجان و ميولز ١٩٩٢م)، والصناعات الثقافية (مثل: ميرسكاو، ١٩٨٨م)، والبيع بالتجزئة (ويليامز، ١٩٩٧مb)، والخدمات الطبية (مثل: جرووس ١٩٩٥م، فوهان وآخرون، ١٩٩٤م). وهذا يعني، أنه على الرغم من ظهور صناعات خدمات المستهلك الفردية على أنها أنشطة قطاع أساسي، دون إعادة تقييم خدمات المستهلك بأثرها، إلا أنه لم يتم تفنيد ثنائية القطاع الأساسي أو التابع. إلا أن

تحليل لاحق، والذي أظهر أن قطاع خدمات المستهلك ككل يؤدي دور الصناعة الأساسية، قد عارض مفهوم ثنائية القطاع الأساسي والتابع (انظر على سبيل المثال، ويليامز، ١٩٩٦م، ١٩٩٧م)، فعلى سبيل المثال، في بريطانيا في الفترة بين عامي ١٩٨١م و١٩٩١م، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الموظفين بمقدار ٢٪ فقط، بينما ارتفعت نسبة الوظائف في قطاع خدمات المستهلك بمقدار ٢٦٪ (بينما بلغت ٤٠٪ من إجمالي القوة العاملة). وفي واقع الأمر، كان يتم خلق ٣,٤٤ وظيفة في خدمة المستهلك مقابل وظيفة واحدة في الخدمات الإنتاجية (ويليامز، ١٩٩٧م). ولذلك؛ فقد أصبح هناك صعوبة كبيرة في تقبل أن خدمات المستهلك منتج ثانوي مشتق من محركات النمو الأخرى المزعومة.

وفيما يتصل بالممارسة العملية للتنمية الاقتصادية المحلية، فقد كان أسلوب التيار الثالث من أكثر الأساليب شهرة في هذه الاقتصادات المحلية، والتي شهدت تقويض الصناعة بشكل كبير بالإضافة إلى ضعف نمو الخدمات الإنتاجية (مثل، مدينتي جلاسجو و شيفيلد). وفي تلك المواقع، تم اتخاذ خدمات المستهلك كمحرك أساسي للنمو في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية الخاصة بهم. إلا أنه في المدن التي كانت أكثر نجاحاً في الحفاظ على القطاعات الأخرى أو اجتذابها، مثل مدينة ليدز ولندن وبريستول، كان ينظر إلى خدمات المستهلك على أنها تقدم مساهمة داعمة من خلال تدعيم جذب المدينة للخدمات الإنتاجية وشركات التصنيع. ولذلك، وعلى الرغم من الاعتبار المتزايد لخدمات المستهلك على أنها تقوم بدور في توليد الدخل الخارجي في التنمية الاقتصادية، إلا أن المواقع المشار إليها تعتبرها قطاع رئيس عند استبعاد الوسائل الأخرى. وبمعنى آخر، فقد واصلت أكثر من سياسة تختص بالاقتصاد المحلي تركيزها على تنمية الأنشطة الموجهة إلى التصدير وجذبها سواء كانت في شكل صناعة أو خدمات إنتاجية (بيرسكي وآخرون ١٩٩٣م، ويليامز ١٩٩٧م). ولم تحظَ "خدمات

المستهلك الأساسية"، والتي تجذب المستهلكين إلى المنطقة لإنفاق أموالهم، وتؤدي نفس دور القطاع الأساسي كصناعة موجهة للتصدير، سوى بقدر ضئيل من الاهتمام.

ولذلك؛ فإن أسلوب التيار الثالث، باعتبار الدور الذي يقوم به آخر نشاط تابع متبق في توليد الدخل الخارجي، قد شككت في مفهوم ثنائية القطاع الأساسي والتابع. وعلى الرغم من ذلك، فإن وجهة النظر القائلة بأنه يتعين ترتيب القطاعات تبعاً لقدرتها على التصدير لا تزال في صلب الكثير من نظريات التنمية الاقتصادية المحلية وتطبيقها العملي، بمعنى أن هناك "تدرج هرمي للقطاعات". ومن وجهة النظر هذه، إن الصناعة تأتي على قمة هذا التدرج، يأتي بعدها الخدمات الإنتاجية، ثم خدمات المستهلك فقط. وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهر التيار الرابع، وهو ما سيتم عرضه الآن، أن هناك شكوكاً كبيرة في أسلوب التدرج الهرمي للقطاعات.

"الإقليمية الجديدة": من الإستراتيجيات الموجهة للخارج إلى الإستراتيجيات الموجهة للداخل

استناداً إلى بحث سابق (جياراتاني و ماكنيلس ١٩٨٠م، ماكنولتي ١٩٧٧م، ماندلبوم و تشيكوين ١٩٨٦م)، قام التيار الرابع بوضع نظرية جديدة للقاعدة الاقتصادية، والتي تسمى "الإقليمية الجديدة" بتوضيح أن التنمية والنمو الاقتصادي لا يرتبطان بشكل وثيق بأنشطة تحقيق الدخل، وهو ما تفترضه التيارات الثلاثة السابقة. وهذا يؤكد على أنه ليس هناك حاجة إلى ارتفاع الدخل الخارجي ذاته من أجل نمو الاقتصاد، بل المطلوب هو زيادة صافي الدخل. ولشرح ذلك، فإنه يتم حساب صافي الدخل من خلال إجمالي الدخل الخارجي، مضاعفات المعامل (والذي يكون كبيراً عندما يكون الاقتصاد معتمداً على نفسه بشكل أكبر)، مطروحاً منه إجمالي النفقات الخارجية، وعلى هذا، فإن نمو أي اقتصاد لا يعتمد فحسب على جذب الدخل

الخارجي، بل إنه يعتمد أيضاً على منع خروج الأموال إلى خارج المنطقة (بيرسكي وآخرون ١٩٩٣م، ويليامز ١٩٩٧مa). ويؤكد باور (١٩٨٨م) على أن السبيل الوحيد للتصدير هو إنتاج السلع التي تستورد. ففي حالة إنتاج السلع والخدمات المستوردة محلياً، سوف يزداد صافي الدخل دون زيادة في الصادرات. ومن، ثم سوف يزداد تنوع الأنشطة الاقتصادية وترابط الاقتصاد المحلي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المشكلة التي تواجه التنمية الاقتصادية المحلية في الوقت الحاضر تتمثل في أن التطبيق العملي لم يكن مواكباً للنظرية. وعادة ما يتم تجاهل الدور الإيجابي الذي تقوم به الأنشطة الموجهة محليًّا في التنمية الاقتصادية كموانع للتسرب، عند تطبيق التنمية الاقتصادية عملياً. وتواصل العديد من هيئات التنمية اتباع سياسات النمو المدفوع بالصادرات من خلال تشجيع الصناعات الأساسية طبقاً لأسلوب "التدرجات القطاعية" المشروحة أعلاه مع إعطاء قدر ضئيل من الاهتمام إلى مدى تسرب الدخل الذي يحدث. (بيرسكي وآخرون، ١٩٩٣م). وقد كانت النتيجة تعرض العديد من الاقتصادات المحلية لتسرّب مثل ما يحدث للمنخل. ونادراً، ما كان ينظر إلى هذه الفكرة على أنها ذات أهمية لدرجة أن البيانات المتعلقة بمدى التسرّب في الاقتصادات المحلية كانت نادرة. باستثناء حالة واحدة، والتي تمثلت في العمل الذي قام به بوليز (١٩٨٢م) والذي وجد أنه يتم إشباع ما يزيد عن نصف طلبات الخدمات الإقليمية في المنطقة الريفية في منطقة كيبيك (Quebec) من خلال الواردات.

ونتيجة لذلك، اعتبرت الأنشطة الموجهة محلياً، (والتي أبعد من أن تكون أنشطة تابعة أو متطفلة كما يعتقد التيارات الثلاثة الأولى في نظرية القاعدة الاقتصادية)، مهمة في التنمية الاقتصادية مثل الأنشطة الموجهة خارجياً. وفيما يتعلق بالدور الذي تؤديه هذه الأنشطة في منع تسرّب الدخل خارج الاقتصاد المحلي، فإنها تساهم في التنمية الاقتصادية بطريقتين: أولاً، الأنشطة الموجهة محليًّا تمنع تسرّب

الأموال خارج المنطقة من خلال توفير الخدمات التي تلغي احتياج السكان المحليين إلى السفر للخارج للحصول على السلع والخدمات، أو الحصول على السلع والخدمات المنتجة في الخارج. ثانياً، يمكن للأنشطة الموجهة محلياً أن تغير أنماط إنفاق الأعمال التجارية المحلية من خلال زيادة حجم نفقاتها في المنطقة. ولاستيعاب المساهمة الكلية التي يقدمها أي نشاط اقتصادي في التنمية الاقتصادية المحلية، فإنه من المفيد تمثيل هذه الأنشطة على أنها تؤدي دورين في الاقتصادات المحلية. فمن جهة، يمكنها العمل كأنشطة أساسية، من خلال اجتذاب الدخل من الخارج إلى الاقتصاد، ومن الجهة الأخرى، يمكنها العمل كموانع للتسرّب، من خلال إشباع السوق المحلي. وبذلك، يمكن الاحتفاظ بالأموال وتداولها في الاقتصاد المحلي. ويمكن أن تعتبر هاتين السمتين على نفس القدر من الأهمية في التنمية الاقتصادية للمنطقة، حيث إن هناك حاجة إليها لزيادة صافي الدخل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الأساس المنطقي لمنع التسرّب، ومن ثم توطين الاقتصادات ليس أمراً اقتصادياً فحسب. فهناك أيضاً مبررات بيئية قوية وأسباب وجيه تتعلق بالعدالة الاجتماعية. إن تزايد عولمة التجارة لا ينظر إليها على أنها سبب لتكوين سلاسل من عملية توفير تفتقد للكفاءة باعتبار الموارد وتتسبب في تدهور البيئة فحسب، بل أنها تسبب في إنتاج من أجل الرغبات الخارجية بدلاً من الاحتياجات المحلية (مثل، داوثوايت ١٩٩٦م، إيكنز و ماكس نيف ١٩٩٢م، وواترز ١٩٩٥م). وكما يؤكد إلكين وآخرون (١٩٩١م: ٢١٧)، يمكن أن تنشأ التنمية الحضرية المستدامة فقط "من خلال دعم الأعمال التجارية المحلية والمستقلة والصغيرة والتعاونية في المجتمع. وفي الوقت الحاضر، تعتبر حياة المجتمع غير مستقرة؛ نظراً لاستيراد العمالة والمواد، وهو ما يقوض الاستقلال المحلي بشكل كبير. وكلما أمكن، تحتاج التنمية الحضرية المستدامة إلى الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة، وخاصة الموارد البشرية والمنتجات

الاستهلاكية المحلية". ولذلك؛ فإن زيادة الوعي البيئي والسعي من أجل التنمية المستدامة يتسببان في مناقشة مفهوم الإقليمية على نطاق أوسع. وإلى جانب تركيز الإقليمية على حشد الموارد المحلية لتلبية الاحتياجات المحلية، فإنها تركز الاهتمام بشكل مباشر على هدف العدالة الاجتماعية الجوهري الخاص بالتنمية الاقتصادية المحلية: والذي يتمثل في تلبية احتياجات ورغبات السكان المحليين. فهي لا تساعد المواطنين في تحديد الاحتياجات المحلية غير المستوفاة في الوقت الحالي وتطوير الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الاحتياجات فحسب، بل إنها أيضاً تمكن هؤلاء المستبعدين عن الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر من تحسين جودة حياة كل فرد، وكذلك جودة حياة المجتمع (بوريت، ١٩٩٦م).

وفي ضوء هذه المبررات الاقتصادية والبيئية ومبررات العدالة الاجتماعية من أجل تشجيع الإقليمية الجديدة، فإن المسألة المهمة التي تبقى عالقة هي كيف يمكن تطبيق هذه المنهجية. ما هي المبادئ التي يتعين على المنطقة التي تسعى إلى تطبيق هذه الإستراتيجية اتباعها؟ وفي هذا الشأن، هناك أربعة مبادئ مقترحة متشابكة الأهداف، وهي: تشجيع الملكية المحلية، وزيادة المنتجات المحلية كبدائل للواردات، وتحسين السيطرة المحلية على الأموال، وتوطين فرص العمل من أجل تلبية الطلب المحلي. وجميع هذه الأهداف مرتبطة ببعضها، ولكنها مرتبة هنا حسب أهميتها. إضافة إلى ذلك، فإن هناك اقتراحاً بأن قطاع خدمات المستهلك قد يكون المجال المثالي لبدء تنفيذ مثل هذه المنهجية وقد يرجع السبب إلى أن أقلمته أسهل من الصناعة. ولا يرجع السبب في ذلك إلى كونها موجهة محلياً بشكل أكبر. إلا أن السبب هو أن هناك إجماعاً كبيراً في الوقت الحالي على أن خدمات المستهلك يجب أن تكون أنشطة محلية في ذهن مختلف الأطراف المعنية بتشكيل السياسة الاقتصادية المحلية وتنفيذها.

تشجيع الملكية المحلية

فيما يتعلق بالنموذج الموجه للتصدير، فإن مجرد تشجيع نشاط يولّد دخلاً خارجياً يُعد سبباً كافياً لدعم صناعة ما. وقد نتج عن ذلك قيام العديد من الاقتصادات المحلية بتشجيع الشركات العملاقة الأجنبية؛ لتنتقل إلى مناطقهم مع عدم النظر إلى تأثيراتها الشاملة على الاقتصاد المحلي. ونظراً إلى أن تلك الشركات عادة ما تحصل على مواردها من خارج المنطقة، فإن الاستفادة الوحيدة للمنطقة يمكن أن تكون الأجور والتأثيرات المضاعفة الناتجة عن نفقات الموظفين (مثل، فولي وآخرين، ١٩٩٦م). إلا أنه يتم تشجيع الملكية المحلية للأعمال التجارية (الشركات) في الإقليمية الجديدة، والتي ينصب فيها التركيز بقدر كبير على منع التسرّب مثل توليد الدخل الخارجي. ويرجع السبب في هذا إلى أن هناك تأكيداً بأن هذه الشركات أقرب ما تكون إلى الاحتفاظ بالدخل في الاقتصاد المحلي من خلال توزيع الأرباح والأصول محلياً، وكذلك شراء الخدمات والمنتجات المحلية، وهو ما كان عليه الحال في منطقة فينس (Fens) (ويليامز، ١٩٩٦م a). كما أن هذه الشركات تزيد من فرص العمل بمعدل أسرع من الشركات الأجنبية وهي لا تتجه إلى خفض التوظيف بنفس قدر نظيراتها غير المحلية في حالات الركود (بلوستون و هاريسون، ١٩٨٢م). ولذلك؛ فإن تطوير متاجر صغيرة للبيع بالتجزئة مملوكة محلياً والنزل الفندقية، على سبيل المثل، يعد أفضل من فرض ضرائب على متاجر الأغذية الكبيرة وسلاسل الفنادق المملوكة للشركات الكبرى، التي غالباً ما تحصل على سلعها من الخارج.

زيادة استبدال الواردات بالمنتجات المحلية

يواكب مبدأ تسهيل الإنتاج المحلي من السلع والخدمات التي تستورد حالياً من أجل تقليص اعتماد المنطقة على الواردات، مبدأ تشجيع الملكية المحلية. وهذا المبدأ

يقلل من التسرّب ويزيد من التأثيرات المضاعفة للاقتصاد المحلي. ولكن كيف يمكن تحقيق التحول من التوجه نحو الخارج إلى الاتجاه نحو الداخل في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية؟ وتتعلق الطريقة الأولى، والتي تعتبر أكثر وضوحاً، بهيئات التنمية الاقتصادية حيث تتمثل هذه الطريقة في تحديدها لأنواع المنتجات والخدمات المستوردة التي يمكن استبدالها بالمنتجات المحلية، وإعلام الشركات المحلية عن هذه الفرص، وتشجيعهم على المناضلة من أجل أعمالهم التجارية، وكذلك تقديم المساعدة الفنية والتسويقية المطلوبة. وتوجد بالفعل بعض الآليات التي تحقق ذلك عندما يكون الأمر متعلقاً بالطلب المتوسط مثل مبادرة فرص تجارية أفضل [Better Business Opportunities] (والتي كانت سابقاً منتجاً أفضل في بريطانيا Better Made in Britain)، المراقبة الإقليمية للصناعة (REFAIN) (انظر ويليامز، ١٩٩٤م). وهذا يتطلب تحديد الواردات الحالية في المنطقة باستخدام طريقة فحص كل قطاع على حدة، ثم يتم بعد ذلك استهداف الموردين المحليين المحتملين لهذه السلع والخدمات، وجعلهم على اتصال ببعضهم.

وهناك مبادرة إضافية أخرى تتناول على وجه الخصوص تقليص الواردات الغذائية تتمثل في مبادرة الزراعة المدعومة من المجتمع (community-supported agriculture: CSA). وقد نشأت هذه المبادرة في ألمانيا وسويسرا في سبعينيات القرن العشرين، وقد أصبحت حركة شعبية في أمريكا الشمالية في أوائل التسعينيات الميلادية. وقد انتشرت الآن في بريطانيا في منتصف التسعينيات الميلادية. وتهدف خطة "صلات الطعام المحلي" والتي يتم تنسيقها بواسطة جمعية التربة، إلى ضمان حصول المستهلكين على مصادر الطعام المحلي من خلال تطوير أنظمة توزيع الطعام المحلي. وهناك ٢٥٠ مشروع لصلات طعام محلي تم إدراجها في دليل جمعية التربة في عام ١٩٩١م كما تشارك ٢٠ ألف أسرة في هذه الخطط (بووث ١٩٩٦م، ديلاو ١٩٩٦م، جمعية التربة، ١٩٩٦م).

وأخيراً، وفيما يتعلق بالطلب النهائي وليس المتوسط، ، هناك إستراتيجية أخرى موجودة على الساحة تتمثل في حملات "استخدمه أو اخسره"، والتي تهدف إلى تشجيع المستهلكين على شراء المزيد من المنتجات المحلية. إلا أن هذه الطريقة ليست فاشلة إلى حد كبير في تيسير شراء السلع المحلية فقط، بل حتى لو اشترى العامة السلع المحلية، فإنه غالباً ما تكون هذه الأعمال التجارية ذات ملكية أجنبية و/أو مصدر هذه السلع والخدمات موردون أجانب، وعندئذٍ سوف يتسرّب جزء من الأرباح والدخل بسرعة خارج المنطقة. ومن ثمّ، لن يتم تداولها داخل الاقتصاد. وسوف ينتج عن ذلك انخفاض التأثير المضاعف (انظر ويليامز، ١٩٩٦م b). ويمكن التغلب على هذه المشكلات من خلال تحسين السيطرة المحلية على الأموال.

تشجيع السيطرة المحلية على الأموال

يُعد تسرّب الدخل خارج المناطق نظراً لعدم إحكام السيطرة المحلية عليه إحدى المشكلات الرئيسة في الاقتصادات المحلية، والتي تم إدراكها قديماً في ستينيات القرن العشرين (جايكوبز، ١٩٦٩م). وتوجد عدة سبل لمواجهة ذلك. أولاً، يمكن للمدن أن تستثمر حصصاً من صناديق معاشات التقاعد المحلية في المشروعات المحلية، وبذلك يمكن الاحتفاظ بالموارد المالية التي قد تتسرب خارج المنطقة (كيتينج ١٩٩١م، لايذروود ١٩٨٣م، ريفكن و باربر ١٩٧٨م). ثانياً، يمكن الاستفادة من الاتحادات الائتمانية في الاستثمار المحلي للأموال (ليشون و ثريفت ١٩٩٥م، ماكيلوب وآخرون ١٩٩٥م). ثالثاً، يمكن للمناطق أن تقوم بسك العملات المحلية الخاصة بها من أجل تمكين السكان المحليين من دعم العمل المحلي وكذلك شراء السلع والخدمات المحلية، وعندئذٍ يتم الاحتفاظ بالدخل والثروة داخل المنطقة. ولتحقيق ذلك، يمكن استخدام أنظمة التبادل المحلي والتجارة (LETS). وهي جمعيات محلية يقوم أعضاؤها بعرض

وطلب سلع وخدمات في دليل، ثم يقومون بعد ذلك بمبادلتها مسعرة بالعملة المحلية. ومن الناحية النظرية، تتغلب هذه الطرق، إلى جانب أدوات السياسة الحالية، على العديد من المشكلات التي تواجه الشراء المحلي. وللتأكيد، فإن الطرق التقليدية في الشراء المحلي ذات تأثير مضاعف ومنخفض، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه حتى لو قام شخص بشراء السلع المحلية، فإنه غالباً ما تكون بعض هذه الأعمال التجارية ذات ملكية أجنبية ولذلك سوف يتسرّب جزء من الأموال إلى خارج المنطقة، أو سيتم استخدام الدخل في شراء موارد أخرى، والتي قد يتم إنتاجها خارج المنطقة. إلا أنه يمكن استخدام أنظمة التبادل المحلي والتجارة في شراء المزيد من السلع والخدمات داخل نطاق النظام فقط. ومن ثم لن يتسرب أي جزء منها خارج المنطقة، كما لا يمكن استخدامها في شراء السلع والخدمات من خارج المنطقة، حيث إنه ليس لها قيمة خارج الجمعية المحلية. ويتمثل التأثير في أن ذلك سوف يخلق "نظام مغلق" ولذا لن يتسرب أي جزء من الأموال المحلية خارج المنطقة (دايفيس ودايفيس ١٩٩٤م، ويليامز ١٩٩٦مb). ونتيجة لذلك، فقد تم تأييد أنظمة التبادل المحلي والتجارة بشكل كبير كوسيلة يمكن من خلالها تشجيع الشراء المحلي (على سبيل المثال، دوبسون ١٩٩٣م، جريكو ١٩٩٤م، لانج ١٩٩٤م، أوفي و هينزي ١٩٩٢م، ويليامز ١٩٩٦مb). علاوة على ذلك، وخلال حقبة التسعينيات الميلادية، اجتذبت هذه الأنظمة المملكة المتحدة بشدة. وكما يوضح ويليامز (١٩٩٦مc)، في عام ١٩٩٢م كان يوجد فقط أربعة أنظمة تبادل محلي وتجارة، إلا أنه بحلول عام ١٩٩٥م كان هناك ٣٥٠ نظاماً تمارس التجارة وتضم ٣٠ ألف عضو. وإضافة إلى ذلك، فإن جميع الدلائل تشير إلى أن هذه الأنظمة آخذة في التطور.

توطين فرص العمل من أجل تلبية الطلب المحلي

يمثل توطين فرص العمل من أجل تلبية الطلب المحلي المبدأ الرابع والأخير من أجل تطبيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية الموجهة بشكل كبير إلى القطاع المحلي. وفي سبيل تحقيق هذا :

أولاً : يمكن اتباع سياسة توطين التوظيف من أجل مضاعفة أعداد السكان المحليين الذين يحصلون على الوظائف في المنطقة ، إلا أن هذا الأمر يكون في بعض الأوقات مثيراً للمشكلات ، مثل مجال المشروعات الممولة من الاتحاد الأوروبي والعطاءات التنافسية. وعلى الرغم من ذلك ، فإن مثل هذه السياسة تعد أداة بسيطة نسبياً يمكن دمجها في مجموعة واسعة من العطاءات والعقود بواسطة الأطراف المعنية.

ثانياً : يمكن انتهاج سياسة تشجيع النشاط الاقتصادي غير الرسمي ، وهو ما يتم تنفيذه على نطاق واسع. وعلى الرغم من وجود أمثلة عديدة في دول العالم الثالث حيث تم تبني مثل هذه السياسة بهدف خلق فرص العمل لتلبية الاحتياجات المحلية (منظمة العمل الدولية ، ١٩٩٦م) ، كما يلاحظ عدم وجود هذه الأمثلة في الاقتصادات المتقدمة. وفي الوقت الحالي ، يعتبر مجلس هاكني في لندن الاستثناء الوحيد المعروف ، والذي يقوم بدعم العمل غير الرسمي في المناطق التابعة له ، والتي تعاني الحرمان أكثر من غيرها. إلا أن هذه المنهجية كانت في مهدها ، وكان يوجد أناس قليلون بدأ يراودهم التفكير في كيفية دعم العمل غير الرسمي لتلبية الاحتياجات والرغبات المحلية. وبدلاً من ذلك ، تنتشر في الأوساط الأكاديمية والمهنية خرافة أن العمل غير الرسمي هو بقايا من عصر اقتصادي سابق ، وأن الاقتصادات أثناء تقدمها وتطورها تقوم بتحويل الأنشطة من قطاعها غير الرسمي إلى قطاعها الرسمي. ولم يتم بعد مناقشة أي من هذه القضايا بجدية. وإلى أن يتم إقامة الدليل على هذه القضايا ، فإن هناك حاجة إلى المحافظة على دعم النشاط غير الرسمي والتفكير في ذلك بإمعان كوسيلة لتوطين العمل وتعزيز تنمية الاقتصاد المحلي.

ومن الصعب تحديد ما إذا كانت هذه المبادئ المتمثلة في الملكية المحلية واستبدال الواردات والسيطرة المحلية على الأموال وتوطين فرص العمل من أجل تلبية الطلب المحلي تعزز إنعاش الاقتصاد بشكل عملي. ولسوء الحظ، سوف يصيب بعض الأشخاص الخوف؛ لأنهم يعترضون على إيجاد اقتصادات قوية يغلب عليها الطابع المحلي. وهذا يحدث لأسباب عديدة. فعلى سبيل المثال، سوف يتصور البعض أن هدف "الإقليمية الجديدة" هو الاكتفاء الذاتي التام، تجول بخاطرهم أوهام بأنهم يشجعون على العودة إلى عصر الكدح والشقاء السابق. إلا أن الإقليمية لا تعني إنتاج كافة الأشياء محلياً، أو انتهاء التجارة. فهي تعني ببساطة عمل توازن أفضل بين الأسواق المحلية، والإقليمية، والوطنية، والدولية (داوثوايت ١٩٩٦م، بوريت ١٩٩٦م). كما أنها تعني أيضاً كسب المزيد من السيطرة على المنتجات محلية الصنع، فيما يتعلق بالمكان والزمان وطريقة الإنتاج، وبذلك تكون المناطق أقل اعتماداً على نقاط ضعف النظام الاقتصادي العالمي من أجل رفاهيتها في المستقبل. وبعيداً عن تخفيض مستويات المعيشة، فإن الإقليمية تجعل المنظور الاقتصادي يسعى إلى زيادة صافي الدخل، ومن ثم زيادة الثروة، كما يساعد المنظور البيئي في تقليل التدهور غير الضروري واستهلاك الموارد، وكذلك تجعل الإقليمية المنظور الاجتماعي والسياسي أساسياً في تلبية احتياجات ورغبات المواطنين بشكل أكثر تحديداً.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من وجود أمثلة متباينة في الاقتصادات المتقدمة التي حاولت التهيئة للأقليمية بطريقة تدريجية وفي المناطق التي تجاوزت فيها هذه المبادرات والمؤسسات مرحلة التجربة المحضة، لم تحاول أي منطقة ربط عدد من هذه المؤسسات بالتمكين المحلي من أجل خلق مجموعة مترابطة حقيقية ومتنوعة من الأنشطة الاقتصادية المحلية التي تتميز عن الاتجاه السائد للسوق العالمي وتختلف عنه بشكل ملحوظ. ويظل الاقتصاد المحلي إلى حد بعيد مجرد فكرة، تحمل في طيها تعبيرات عملية

هامشية ومشتتة. وعلى الرغم من محاولة مشروع سانت بول الاقتصادي المطور محلياً في ولاية مينيسوتا الأمريكية (أمبروشيو ١٩٩٥م، جود و رايدي ١٩٨٦م) للتحول من الاعتماد على الواردات إلى الاكتفاء الذاتي الأكبر، كما استنتج أمبروشيو (١٩٩٥م: ٨٥٨)، "لم يتطور ذلك إلى مرحلة ما بعد الإشارة الرمزية". وعلى الرغم من ذلك، فإن الاقتراح الحالي الذي طرحه منتدى من أجل المستقبل (Forum for the Future) يتمثل في استخدام مقاطعة غرب يوركشاير كاختبار صعب لمثل هذه المنهجية والذي سوف يوفر مصادر معلومات أكبر خلال السنوات القادمة لمن يرغبون في تقييم هذه المنهجية الأكثر شمولية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية. ولذلك؛ سوف نقوم في الجزء التالي بتقديم هذا المشروع إلى القارئ بشكل مختصر.

تطبيق الإقليمية الجديدة: إنعاش وتنشيط الاقتصاد المحلي في غرب يوركشاير

مع التحول العالمي في الصناعة إلى الدول الصناعية الجديدة، والنمو غير الكافي في الخدمات للتعويض عن هذا التدهور، فقد أصبحت مناطق مثل غرب يوركشاير مهمشة وثانوية بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية واسعة النطاق. وعلى الرغم من نجاح مدينة ليدز النسبي (هوتون و ويليامز، ١٩٩٦م)، فقد بقيت القطاعات المنتجة لوظائف الخدمات، وخاصة فيما يتعلق بأدوار المراكز الرئيسة، متركزة وبشكل كبير في الجنوب الشرقي لإنجلترا (دانيلز، ١٩٩٥a)، كما بقي الجزء الأكبر من السياحة الخارجية، ومعظم الأحداث الرياضية والسياحة الثقافية ذات القيمة المرتفعة متمركزة بشكل كبير في المناطق الرئيسة الجنوبية (ويليامز، ١٩٩٧a). ولم ينتج عن ذلك فقط أن وجدت مناطق مثل غرب يوركشاير نفسها مغبونة وغير ممثلة بشكل كافٍ في وظائف الخدمات بل أضحت تتنافس مع أقاليم هامشية وخارجية مشابهة من أجل تنمية تختص بالتقنية والموارد البشرية ووظائف خدمية للمستهلكين متدنية المستوى (انظر، هوتون ويتني ١٩٩٤م، ويليامز ١٩٩٧a).

ولـذلك ؛ فـإن التوزيـع المكـاني لفـرص العمـل الناشـئة في المملكـة المتحـدة وفي أوروبا وخارجها يمثل مشكلة بالنسبة للأقاليم الخارجية مثل غرب يوركشاير. فهي مضطرة إلى التنافس مع أماكن العمل الأرخص من أجل وظائف الإنتاج الروتينية. وفي ذات الوقت، تنشأ الصناعة التي تضيف قيمة عالية إلى جانب الوظائف الرئيسة الهامة جزيلة الأجر بعيداً عن المناطق الصناعية القديمة ومبادئ الجماعية القديمة. وقد ترتب على هذا الوضع وجود ثلاثة خيارات سياسية متاحة أمام المناطق المحيطية مثل غرب يوركشاير عندما يكون الأمر متعلقاً بالتنمية الاقتصادية :

- اختيار أن يظل إقليماً هامشيًّا وخارجيًّا، وبذلك ستبقي منطقة فقيرة نسبيًّا.
- السعي لأن يصبح إقليم "مركزي جديد".
- انتهاج مسار "التنمية المحلية".

وعلى افتراض أن غرب يوركشاير لا ترغب في أن تظل إقليماً هامشيًّا، فإنه لن يكون أمامها سوى الخيارين الأخيرين. وأياً كان الاختيار، فإن الإقليمية تعتبر سمة رئيسة وأساسية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية الناشئة. وفي حال السعي من أجل خيار جعل غرب يوركشاير مركز جديد، وكما كتب كوك (١٩٩٠م: ١٦٤)، الدرس المستفاد من جميع مناطق أوروبا والأمريكتين أن هذا يتطلب إيجاد النمو الحقيقي للمنطقة الصناعية في القرن التاسع عشر، وكما صور ألفريد مارشال (Alfred Marshall)، "لقد كانت [هذه] أنظمة لشركات صغيرة تقوم على حرف متخصصة في إنتاج مجموعة معينة من المنتجات، مرتبطة ببعضها بواسطة شبكات محكمة من متعهدين من الباطن، وتملك هذه الشركات القدرة على إنتاج المنتجات حسب طلب المستهلك، والتي غالباً ما تكون لسوق الرفاهية والترف." وهكذا، ستكون الإقليمية متطلباً أساسيًّا في إستراتيجية التنمية الخاصة بغرب يوركشاير، إذا ما كان قرارها هو محاولة التحول إلى منطقة

مركزية جديدة. وهذا يعتمد على خلق التعاون بين الشركات المحلية من أجل تسهيل تحويل المنطقة إلى مركز جديد، وإذا ما كان الاختيار هو طريق التنمية المحلية كبديل لذلك، حينئذٍ وللمرة الثانية وكما أوضحنا، سوف تصبح الإقليمية السمة الرئيسة لإستراتيجية التنمية الاقتصادية الخاصة بالمنطقة. ولذلك، سواء كان الاختيار هو منهجية مركز جديد أو منهجية الإقليمية من أجل التنمية الاقتصادية المحلية، فلابد من أن تكون سمة رئيسة في حال الرغبة في تحقيق تجديد اقتصادي ناجح.

وبناء على هذا الفهم، تم عمل استقصاء في شهر أغسطس ١٩٩٦م عن الإستراتيجيات المحلية وممارساتها في غرب يوركشاير. ومن جهة يتضمن هذا الاستقصاء استعراض لإستراتيجيات التنمية الاقتصادية (وكذلك منهجيات الأجندة المحلية للقرن الواحد والعشرين) الخاصة بأكبر ٣٠ هيئة ومؤسسات شراكة تابعة للقطاع العام في المنطقة من أجل تحديد مدى مناسبة إستراتيجيات ومبادرات الإقليمية في سياسة الاقتصاد المحلي الحالية وإستراتيجيات الأجندة المحلية للقرن الواحد والعشرين. ومن جهة أخرى، تم عمل حوالي ٧٥ استقصاء تلفونياً شبه "مقنن التساؤلات" مع السلطات المحلية، ومجالس التدريب والشركات ومنظمات القطاع الثالث والأفراد لتحديد حجم وطبيعة مبادرات الإقليمية المختلفة الجاري تنفيذها. ونتائج هذا الاستقصاء موثقة في بحث ويليامز (١٩٩٦م). وهذا يوضح أن معظم الإستراتيجيات الحالية التي تتبناها مؤسسات التنمية الاقتصادية توفر فرصاً لتطبيق ممارسات الإقليمية، ويوضح أيضاً أن هناك عدداً كبيراً من المبادرات المبتكرة التي تتناول الإقليمية تجري على المستوى الريفي والتي يمكن تنميتها وتشجيعها على نحو أفضل. ومن الواضح، أن كل ذلك كان يفتقر إلى مؤسسة تنسيق لتعزيز رؤية متناسقة للإقليمية في الأقاليم الفرعية ولنشر أفضل ممارساتها.

وبناء على ذلك، وعقب هذه الدراسة الأساسية، طلب من الهيئات الرئيسة في القطاعين الخاص والعام والأفراد المعنيين في الأقاليم الفرعية بتقديم الدعم وزيادة التمويل لإعداد فريق عمل من أجل تنفيذ هذه الرؤية. المنتدى (Forum) والذي يتخذ من المراكز الرئيسة الشمالية للجمعية الملكية للفنون في هاليفاكس مقراً له، يتمثل هدف مشروعه المستقبلي حول إنعاش وتنشيط الاقتصاد المحلي في تغيير النظرة إلى التوجه للاقتصاد الأقليمي المحلي على أنها منهجية غير عملية قائمة على المشاعر والنظر إلى الوراء، إضافة إلى وضع الاقتصاد المحلي في موقع يأخذ فيه مكانته كمكمل وند منطقي وضروري في أي مجتمع عصري متقدم؛ من أجل الانخراط في الأسواق العالمية. وهناك ثلاثة أهداف لمشروع إنعاش وتنشيط الاقتصاد المحلي وهي:

١- نظري: سوف ينتج هذا المشروع رؤية لاقتصاد محلي عامل مترابط من الناحية الفكرية وقابل للنمو في اقتصاد صناعي حديث منفتح.

٢- عملي: سوف يوضح المشروع كيفية تطبيق هذه الرؤية في منطقة غرب يوركشاير. كما أن هناك هدفاً عملياً آخر يتمثل في توضيح كيف يمكن أن تعزز أنشطة الأجندة المحلية للقرن الواحد والعشرين مبادرات التنمية المحلية والعكس.

٣- تعليمي تربوي: سوف تستخدم هذه الرؤية والتجربة المحلية العملية في تطوير مجموعة وسائل تشغيلية تتناول كيفية إنعاش وتنشيط الاقتصادات المحلية في ظل الظروف المختلفة.

وفي الوقت الذي أقوم فيه بتحرير هذا الفصل، أواخر عام ١٩٩٧م، لا يزال هذا المشروع في مراحله التطويرية، حيث تم اختيار فريق العمل فقط. ونظراً للمعتقد الموجود في وقتنا الحالي بأنه ليس هناك أمثلة لوجود اقتصاد إقليمي محلي يعمل بالكامل، فقد كان العزم هو أن تقدم غرب يوركشاير نموذجاً للاقتصاد الإقليمي المحلي

كي يحتذي به الآخرون، وأنه سوف يتم تطوير مجموعة وسائل للقيام بأفضل تطبيق في تعزيز المبادرات الموجهة محلياً وتطويرها (بوريت، ١٩٩٦م). ولذلك؛ عند البداية سوف ينصبّ التركيز على تطوير المبادرات والمؤسسات التالية لتحقيق الأهداف الأربعة المتشابكة الخاصة بالأقليمية الجديدة، والتي تم ذكرها سابقاً: صندوق أراضي المجتمع (لفرض سيطرة المجتمع على الأراضي)، والاتحادات الائتمانية (لإحكام السيطرة على الائتمان)، وأنظمة التبادل المحلي والتجارة (للسيطرة على العملة)، والزراعة المدعومة من المجتمع (للحفاظ على القاعدة الزراعية التي يعتمد عليها المجتمع)، ومجموعات طاقة المجاورات السكنية (لخفض الطلب على مصادر الطاقة الخارجية ما أمكن، وزيادة الاحتياطي المحلي، ولاسيما من الطاقة المتجددة)، والعمل المجتمعي (حيث يكرس السكان المحليين جهودهم لعدد من الخطط لصالح المجتمع المحلي)، ومتاجر المجتمع (حيث يشتري السكان المحليون خدمات التجزئة في مجتمعهم). وفي الوقت الحالي، من الواضح أن تقييم هذه المبادرة الرائدة لتعزيز "الأقليمية الجديدة" يعتبر أمراً سابقاً لأوانه. حيث إنه يتعين الانتظار لسنوات عديدة. وكل ما يمكن قوله في الوقت الحالي، هو أن هذا المشروع يمثل محاولة إستراتيجية ومترابطة من أجل تطبيق نظرية الأقليمية الجديدة على أرض الواقع بطريقة تقدم بوتقة تجارب لكيفية تنفيذ هذه المنهجية، ويرجى أن تقدم نموذجاً لكيفية المضي قدماً في سياسة التنمية المحلية.

النتـــائج

لقد كشف هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية الريفية قد شهدت، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، تحولاً كبيراً من الناحيتين النظرية والعملية. ولقد كانت الفترة المسيطرة في أغلب القرن العشرين هي أن الصناعة هي المحرك للنمو لأنها تصدّر المنتجات وأن الخدمات أنشطة تابعة أو متطفلة تقوم فقد بتداول الأموال في المنطقة. إلا

أنه منذ ثمانينيات القرن العشرين، يقوم عدد ضخم من المعلقين الأكاديميين ببذل الكثير من الجهود من أجل رفع منزلة الخدمات الإنتاجية لتصل إلى منزلة القطاع الأساسي وتغيير تصوّر القوى العاملة لدورهم في التنمية الاقتصادية المحلية. وإضافة إلى ذلك، كان هناك دافع مشابه خلال تسعينيات القرن العشرين، يتعلق بخدمات المستهلك من أكاديميين يعملون في مستويات مختلفة في صناعات خدمات المستهلك الفردية، مثل الرياضة، والسياحة، والصناعات الثقافية، والتعليم العالي. ولم يكشف إلقاء الضوء على أن خدمات المستهلك تعتبر أنشطة أساسية، حيث إنها تولّد اقتصاداً خارجياً، عن الضعف المتأصل في ثنائية الأنشطة الأساسية/التابعة التي تتمركز في قلب نظرية القاعدة الاقتصادية فقط، بل إنه كشف أيضاً عن وجهة النظر بأن هناك تدرجاً هرمياً للقطاعات حسب قدرة القطاع على التصدير. وقد نتج عن ذلك، وجود تيار رابع من حيث النظرية والتطبيق، 'الأقليمية الجديدة'، والذي يؤكد على أنه ليس توليد الدخل الخارجي وحده هو ما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية المحلية بل منع التسرّب هو ما يؤدي إلى ذلك. واستناداً إلى إستراتيجيات استبدال الواردات والملكية المحلية والسيطرة المحلية على الأموال وتوطين فرص العمل لتلبية الطلب المحلي، فإن هذه المنهجية تقوم جذرياً بإعادة صياغة أطر مفاهيمية لطبيعة ودور التنمية الاقتصادية المحلية. ولذلك؛ فمن المأمول أن تشهد نهاية الألفية مزيداً من البحث والتطبيق لهذه المنهجية الموجهة للداخل والخاصة "بالأقليمية الجديدة". وفي حال تحقيق هذا، فسوف تتمكن التنمية الاقتصادية الريفية بشكل مؤكد من تحقيق أهدافها وما يتعيّن عليها تحقيقه: وهي جعل المناطق مكاناً أمثل للعيش والعمل ومزاولة الأعمال التجارية.

شكر وتقدير

أتقدم بمزيد من الشكر للسيدة أنيتا سيمور (Anita Seymour) التي قامت بتقديم المساعدة البحثية في الدراسة التي تناولت غرب يوركشاير، وجمع المعلومات حول إستراتيجيات التنمية الاقتصادية، ومبادرات الإقليمية المحلية. كما أدين بالجميل لكل من جوناثان بوريت، بول إيكنز و سارا باركين، وأعضاء مجلس إدارة منتدى من أجل المستقبل، والذين أثاروا فكرة دراسة إمكانية تطبيق الإقليمية في غرب يوركشاير وقاموا بتمويلها. إلا أن إخلاء المسئولية المعتاد معمول به هنا. وهذه آرائي الخاصة، وليس بالضرورة وجهات نظر منتدى من أجل المستقبل، وأي خطأ أو قصور هو مسئوليتي الخاصة.